

## شباب المغرب ضحية التمييز في أوروبا

الأقليات أو السكان ذوي أصل أجنبي تتفاقم في السياقات المتوترة بفعل الأزمة الاقتصادية، ويستحضر مع هذا المعطى صعود التكوينات السياسية لليمين المتطرف والشعور بالوقومية الأوروبية، كما لفت الانتباه إلى ما شهدته الأسابيع الأخيرة عالميا من تنظيم مجموعة من المظاهرات المستنكرة للعنصرية ضد الأقليات، ومجتمعات المهاجرين، خاصا بالذكر العواصم الفرنسية والإسبانية والبلجيكية. ويضيف البحث أن المهاجرين من أصل مغربي الذين يشكلون واحدة من الجماعات المهمة بأوروبا كانوا عدا مرات ضحايا جرائم تمييزية بمجموعة من بلدان إقامتهم، ثم يسترسل قائلا "لا يتعلق الأمر فقط بعنف الشرطة، أو هجومات في سياق سياسي، بل أيضا بالعديد من أشكال التمييز الاجتماعي، والتمييز الاقتصادي المرتبط بالشغل، والسكن، والممارسة الدينية".

**دراسة جديدة تكشف معاناة نسبة هامة من المغاربة المقيمين بست دول أوروبية من عدم تكافؤ الفرص في الشغل والسكن**

ودعا عبدالله بوصوف الحكومة المغربية في ضوء نتائج هذه الدراسة، "إلى إثارة انتباه الدول الأوروبية حول مختلف أشكال التمييز الموجه ضد الشباب من أصل مغربي في إطار نقاشاتها ومفاوضاتها مع الدول الأوروبية، والدعوة إلى التعامل الجدي مع الأفعال التمييزية التي يكون ضحاياها من الجاليات المغربية".

كما دعاها إلى تقوية الدبلوماسية الثقافية على مستوى بلدان إقامة المغاربة عبر أنشطة ثقافية تبرز تنوع الهوية المغربية وأهمية قيم التسامح والعيش المشترك واحترام الآخر.

في المقابل أوصى المجلس مغاربة العالم بتشكيل نسج جمعي متجانس يقوي حضور المغاربة في المجتمع المدني والمنظمات الأوروبية المدافعة عن حقوق الأقليات وحقوق المهاجرين، ودعاهم أيضا إلى المشاركة المواطنة والانخراط السياسي في مختلف هيئات دول الإقامة من أجل تكوين كتلة متماسكة ومؤثرة في صناعة القرارات العمومية على مختلف المستويات.

وخلص المجلس إلى دعوة دول الاستقبال إلى تطبيق البنود القانونية المتعلقة بالمساواة وبحماية الأقليات واحترام مبدأ تكافؤ الفرص لجميع مكونات المجتمع، ومواجهة الخطاب السياسي والإعلامية التي تزرع مشاعر الخوف من الآخر ورفض الأشخاص المنحدرين من التعددية، وكذا تقوية دور المدرسة في تعزيز قيم التنوع والعيش المشترك وتصحيح الصور النمطية الواردة في بعض القرارات المدرسية.



شباب لا نذب له

محمد مامون العلو

الرباط - أشارت دراسة جاءت تحت عنوان "الشباب المغربي في أوروبا: المساواة والتمييز"، إلى معاناة نسبة من الشباب المغاربة المقيمين بست دول أوروبية، من تمييز في الولوج إلى الشغل والسكن والحصول على القروض البنكية وممارسة الشعائر الدينية، حيث يعتبرون أنه يصعب عليهم أكثر من غيرهم من الشباب أن يجدوا وظيفة أو سكنا.

وكتشفت الدراسة التي أجراها مجلس الجالية المغربية بالخارج، مؤخرا، بالتعاون مع "إيسوس" وهي شركة عالمية لأبحاث السوق ومقرها العالمي في باريس، أن 64 في المئة من الشريحة المستجوبة أنهم واجهوا صعوبات في العثور على عمل، و57 في المئة أوضحوا أنهم يعانون من أجل إيجاد سكن و42 في المئة يجدون صعوبات في ممارسة شعائرهم الدينية. وتم إعداد الدراسة بالاعتماد على عينة من 1433 شابا مغربيا تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، ويعيشون في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وألمانيا.

وفي هذا الصدد أشار عبدالله بوصوف الأمين العام لمجلس الجالية المغربية بالخارج، إلى أن نتائج هذه الدراسة تبين "مجموعة من الصعوبات غير المرئية التي تعترض الشباب من أصل مغربي في أوروبا خاصة بشأن التوصل إلى سوق الشغل وإيجاد مسكن أو طلب قرض بنكي".

وتشير الدراسة إلى أن 69 في المئة من الشباب المغربي في ألمانيا، و50 في المئة في بلجيكا، و50 في المئة أيضا في إسبانيا، و69 في المئة في فرنسا، و57 في المئة في إيطاليا، و35 في المئة في هولندا، وجدوا تمييزا في حقهم في ما يخص البحث عن سكن.

وذكرت الدراسة أن 67 في المئة من الشباب المغربي في فرنسا و65 في المئة في بلجيكا و60 في المئة في ألمانيا و59 في المئة في إسبانيا و57 في المئة في إيطاليا، يعانون من التمييز في العثور على عمل.

وسجل المصدر ذاته أن 58 في المئة من الشباب في ألمانيا و57 في المئة في هولندا و41 في المئة في فرنسا، يعانون من صعوبات في ممارسة شعائرهم الدينية، بينما 65 في المئة من الشباب المغربي في إيطاليا أكدوا أنهم يجدون صعوبات في الحصول على قرض مصرفي.

واعتبرت الدراسة أن إجابات الشباب المغربي تدل على أنه لا يوجد مجتمع مغربي متجانس (في بلدان المهجر) ولكن هناك عدة مجتمعات تختلف باختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد، كما تعتقد الدراسة أن السياسات العامة المغربية تجاه مغاربة في العالم، ستكون أكثر فعالية إذا تم تكيفها مع خصائص كل مجتمع.

ويذكر بحث مجلس الجالية المغربية بالخارج أن "الأفعال التمييزية ضد

## أئمة المساجد ذراع المخابرات التركية لتتبع المعارضين



دلائل جديدة تورط النظام التركي

وإرسال أسمائهم إلى المعابر الحدودية والمطارات بهدف القبض عليهم بمجرد دخولهم الأراضي التركية.

وتحذر وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية بشكل صريح المواطنين الألمان عبر الإنترنت بشأن السفر والأمن في تركيا "كن على علم بأن التصريحات التي تنقذ الحكومة التركية على وسائل التواصل الاجتماعي، حتى لو كانت منشورات قديمة، أو حتى مشاركة منشورات أو أن تعجب بروابط الأخبار والتقارير الأجنبية، قد تعرضك للاعتقال من قبل السلطات الأمنية التركية".

إن الاتهام بأن "ديتیب" تتجسس لصالح المخابرات التركية وأردوغان ليس جديدا، خاصة وأن "ديتیب" اعترفت بنفسها بأن أئمة المساجد في ألمانيا قد جمعوا بالفعل معلومات عن أعضاء في حركة غولن، التي تحملها تركيا مسؤولية تدبير انقلاب 2016 الفاشل، حيث تم إرسال تلك المعلومات إلى المخابرات التركية في أنقرة.

يذكر أنه في بداية عام 2017، اعترف الأمين العام لـ"ديتیب" بكير بوغا رسميا، قائلا "نأسف بشدة على هذا الخلل".

وبحسب "زي.دي.اف"، فإن هذا الاعتذار الرسمي لم يمنع المنظمة وأئمتها من الاستمرار في التجسس على معارضين ومنتقدي الحكومة التركية. لقد تدهورت العلاقة بين الحكومة الألمانية والاتحاد الإسلامي التركي لسنوات مع تغير تصور المنظمة، التي تحولت من شريك من حيث دمج المهاجرين واللاجئين، إلى منظمة مشبوهة تدير عمليات التجسس والتحريض على المواطنين الأتراك واتخاذ إجراءات ضد الأشخاص المعارضين لأردوغان.

في عام 2018، انخفض الدعم المالي الذي تلقت "ديتیب" من الحكومة الألمانية إلى 297000 يورو مقارنة بـ1.5 مليون يورو في عام 2017، بسبب الشكوك المحيطة بها، وفقا لوسائل الإعلام الألمانية. وقد دفعت علاقات وروابط "ديتیب" مع الحكومة التركية، المكتب الاتحادي لحماية الدستور في ألمانيا إلى تصنيفها من منظمة قومية وليست دينية في عام 2018، لكن المكتب رأى أن هذا لا يستحق المزيد من المراقبة من قبل السلطات الألمانية، إلا أن الفيلم الوثائقي الأخير لـ"زي.دي.اف" قد يحفز على إجراء المزيد من التحقيقات الضرورية.

وبحسب الفيلم الوثائقي، فإنه يُطلب من الأئمة في مساجد "ديتیب" جمع معلومات عن الأعداء وأماكن تواجد المعارضين الأتراك والسياسيين الألمان، حيث يتم إرسال تلك المعلومات مباشرة إلى السفارة والقنصليات التركية في المدن الألمانية، والتي بدورها ترسلها بانتظام إلى المخابرات التركية. وسبق أن نشرت في السابق ادعاءات بالتجسس وكذلك تهديدات بالقتل والإختطاف وجهتها تركيا ضد معارضي أردوغان وحكومته في ألمانيا، ولكن يبدو أن السلطات الألمانية فشلت حتى الآن في التحرك بزعم أنه لا توجد أدلة كافية تبرر فتح قضايا.

ومع ذلك، يعزو بعض السياسيين الألمان والمعارضين للحكومة التركية، تقاعس الحكومة الألمانية إلى الروابط الاقتصادية والعسكرية القوية التي تربط البلدين.

**أساليب مبتكرة**

لدى وكالة المخابرات التركية العشرات من وكلائها رسميا في ألمانيا، لكن العدد الحقيقي للأشخاص الذين يعملون لمراقبة المنشقين وجمع المعلومات عنهم يبلغ تقريبا 8000 شخص، وفقا للقناة الألمانية.

**لدى وكالة المخابرات التركية قرابة 8000 شخص توظفهم للتجسس على معارضي سياسات أردوغان**

ومن أجل تسريع وتسهيل التقارير والتجسس على معارضين ومنتقدي أردوغان، أفادت وسائل الإعلام الألمانية في 2018 بأن وكالة المخابرات التركية طورت تطبيقا هاتفيا يسمى Emniyet - EGM (المديرية العامة للأمن) حيث بإمكان أي مواطن تركي يعيش في ألمانيا الإبلاغ عن أي شخص - بغض النظر عن جنسيته - ينتقد أردوغان أو حكومته، سواء شفويا أو عبر الإنترنت.

وتقوم قوات الأمن التركية بدورها بأرشفة الإخطارات وإصدار مذكرات توقيف بحق الأشخاص المبلغ عنهم،

تتلاحق الدلائل التي تؤكد مجددا أعمال التجسس التي تقوم بها السلطات التركية في العديد من العواصم الأوروبية. ولا تشمل هذه العمليات بحسب الكثير من التقارير الحديثة المعارضين لأردوغان من الأتراك في البلدان الأوروبية بحسب، بل تستهدف أيضا التجسس على ساسة بلدان أخرى ومنها ألمانيا. ولتسهيل تنفيذ هذه المهمة، فإن المخابرات التركية تعتمد بشكل لافت على رواد المساجد والأئمة بواسطة الاتحاد الإسلامي التركي "ديتیب" في ألمانيا لاقتفاء أثر كل من يعارض سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان أو حزب العدالة والتنمية.

**قصي شيخو**

برلين - بثت القناة التلفزيونية الألمانية "زي.دي.اف" في وقت سابق من شهر يونيو فيلما وثائقيا، قدم دليلا جديدا على أعمال التجسس التي دأبت أنقرة على القيام بها في ألمانيا ضد معارضي ومنتقدي حكومة حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم في تركيا والرئيس رجب طيب أردوغان.

كشف الفيلم الوثائقي الذي يحمل عنوان "كيف يتعرض منتقدو أردوغان للتجسس في ألمانيا"، عن أدلة على أن التجسس لا يزال يتم من قبل الاتحاد الإسلامي التركي "ديتیب" في ألمانيا، وذلك بتكليف مباشر من الاستخبارات التركية.

**مظلة «ديتیب»**

وفقا للفيلم الوثائقي، فإن وكالة المخابرات التركية تعتمد بشكل كبير على المساجد التركية التي تعمل تحت مظلة "ديتیب"، وهي أكبر منظمة إسلامية في ألمانيا، وتدير أكثر من 900 مسجد تتبع لها في 16 ولاية ألمانية.

وبثت القناة الألمانية في الفيلم مقابلة مع مواطنين أتراك فروا إلى ألمانيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة ضد أردوغان عام 2016، وقال الأتراك المفقون للقناة إنهم تعرضوا لتهديدات مباشرة من قبل أئمة مساجد "ديتیب" بسبب انتقاداتهم لأردوغان وحكومته.

وفي مقابلة مع القناة، قال إيلبال أوزيل، الشاب التركي الذي لجأ إلى ألمانيا بعد محاولة الانقلاب خوفا من الاعتقال التعسفي بسبب أنشطته السياسية، إنه كان تحت تهديد مباشر من أنصار أردوغان في ألمانيا.

يعيش أوزيل مع عائلته في بلدة صغيرة بالقرب من مدينة كاسل الألمانية، وكان يزور المسجد القريب للصلاة عندما أوقفه إمام المسجد وهدده بعد أن قال إنه يعلم انتماءه إلى جماعة

عصابة المافيا.